

■ الرئيس الجزائري يحذّر من اللجوء إلى الدين الخارجي

الإئفناق التوجيه الأمثل في نظام يدعم كل شيء من الغذاء إلى الدواء والإسكان والتعليم".



دعا الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الحكومة إلى "الاستمرار في خفض الواردات وترشيد الإنفاق للتكيف مع الانخفاض الحاد في عائدات النفط والغاز"، محذراً من اللجوء إلى الدين الخارجي. وحث بوتفليقة الحكومة الجديدة على إحداث تخفيضات في الميزانية وتجنب اللجوء إلى القروض الخارجية، مقترحاً تمويلًا داخلياً غير تقليدي، مطالباً بإصلاحات في النظام المصرفي وتحسين مناخ الاستثمار، داعياً إلى "استخدام المزيد من الطاقة المتجددة والهيدروكربونات الأحفورية غير التقليدية". ولفت الرئيس بوتفليقة إلى أنّ "الحكومة الجديدة برئاسة عبد المجيد تبون يجب أن تلتزم بالرعاية الاجتماعية"، داعياً إلى "الترشيد وتوجيه

■ الرئيس القبرصي يلتقي رئيس اتحاد الغرف اللبنانية وحّد شقير



من ناحيته أشار رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير إلى "توافر فرص واعدة كثيرة يمكن العمل عليها سوياً، ومنها إعادة إعمار سورية التي ستمر من خلال لبنان".

أشاد الرئيس القبرصي نيكوس انستاسياديس، بالقطاع الخاص اللبناني وديناميته والعلاقات القوية التي ينسجها في قبرص والاستثمارات التي يوظفها، مبدياً استعداد قبرص لاتخاذ الإجراءات المطلوبة لتنمية العلاقات الاقتصادية مع لبنان. وأكد في كلمة خلال لقاء حاشد في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، أنّ "لمجلس الأعمال في البلدين دوراً مهماً، خصوصاً أن العلاقات متينة وتتمو باستمرار"، معتبراً أنّ "القطاع المصرفي القبرصي والوضع النقدي يشهدان تحسناً ملحوظاً، كما أن مؤشر الاستثمار إلى ارتفاع".

■ الكويت: تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.4 في المئة

الجارية تحت مسمى "رؤية الكويت 2035"، وتجمع الخطة مبادرات تشمل الإصلاحات الهيكلية والمالية وخطط الإنفاق الرأسمالي.



توقع "بنك الكويت الوطني" تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.4 في المئة خلال 2017، قبل أن يعاود نموه الإيجابي بمعدل 3.2 في المئة العام المقبل، مع التزام الكويت بتطبيق اتفاق خفض الإنتاج النفطي الذي سيخفض متوسط إنتاجها بواقع 7 إلى 8 في المئة. ووفقاً للتقرير ساهم تزايد الإنفاق الرأسمالي في دفع عجلة النشاط الاقتصادي غير النفطي، حيث كان معدل إسناد المشاريع جيداً خلال الربع الأول من السنة وبلغ 1.4 بليون دينار (نحو 4.5 بليون دولار). وطرحت الكويت خطة التنمية الوطنية في الربع الأول من السنة

■ "البنك الدولي" يتوقع نمو الناتج المحلي المصري



توقع البنك الدولي أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري إلى 4.6 في المئة خلال العام 2018 المقبل، و 5.3 في المئة خلال العام 2019، وذلك كمؤشر على تعافي الاقتصاد المصري بعد اضطرابات دامت لسنوات، مما يخوّله أن يعود إلى مستويات ما قبل عام 2011 .

ووفقا للبنك الدولي في تقريره الشهري عن الآفاق الاقتصادية العالمية لشهر حزيران (يونيو) بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري 3.9% خلال السنة المالية 2016-2017، والتي تنتهي نهاية الشهر الحالي.

وبيّن التقرير أنّ ارتفاع النمو خلال السنتين التاليتين يرجع إلى الإصلاحات التي تبنتها الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية في بيئة الأعمال وتحسن القدرات التنافسية.

■ ارتفاع العجز التجاري في تونس



ارتفع العجز التجاري في تونس خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية ليصل إلى حدود 8.2636 مليون دولار مقابل 7.2091 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من سنة 2016 وذلك رغم تطور الصادرات ولا سيما صادرات النفط الخام.

وتعود أسباب هذا العجز إلى التفاوت في أداء التطور بين الواردات التي نمت بنسبة 17.8 في المئة والصادرات التي لم تتجاوز نسبة ارتفاعها 14.2 في المئة.

وبلغت قيمة الصادرات التونسية 13347 مليون دينار مقابل 11685 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، كما ارتفعت قيمة الواردات لتبلغ 1.19822 مليون دينار بعد أن كانت في حدود 5.16820 مليون دينار خلال عام 2016 المنصرم.

■ البحرين تقر موازنتي 2017 و2018 بعجز 3 مليار يورو



كشفت البحرين النقاب عن ميزانيتها عامي 2017 و2018 بعجز يقارب 3 مليارات يورو جراء تدهور أسعار النفط.

وتضمّن مشروع قانون ميزانية عام 2017 الذي وافقت عليه الحكومة بتأخير ستة أشهر، إيرادات تبلغ 2.2 مليار دينار (5.2 مليارات يورو) ونفقات تبلغ 3.5 مليارات دينار (8.2 مليارات يورو)، مع عجز مرتقب يبلغ 1.3 مليار دينار (3.07 مليارات يورو).

أما بالنسبة لميزانية 2018 فتتوقع الحكومة إيرادات تبلغ 2.3 مليار دينار منها 1.8 مليار دينار إيرادات نفطية ونفقات تبلغ 3.5 مليارات دينار أي بعجز يبلغ 1.2 مليار دينار (2.83 مليار يورو). وتم احتساب أرقام مشروع الموازنة على أساس أسعار بيع النفط بقيمة 55 دولارا للبرميل.

السعودية: انخفاض التضخم لهستوى 0.7- في الهئة



وفقا لسنة الأساس 2007، مقارنةً بـ 137.6 نقطة خلال مايو 2016. وسجل قسم الأغذية والمشروبات انخفاضا بنسبة 2.3%، كما شهدت ستة أقسام أخرى انخفاضا، بينما سجلت أربع مجموعات أخرى ارتفاعا.

كشفت بيانات الهيئة العامة للإحصاء عن بقاء معدّل التضخم في المملكة العربية السعودية ضمن النطاق السالب للشهر الخامس على التوالي.

وانخفض مؤشر أسعار المستهلكين لمستوى 0.7- % خلال شهر أيار (مايو) 2017، مقارنة بشهر نيسان (أبريل) من نفس العام. وكان معدّل التضخم قد دخل إلى النطاق السالب لأول مرة منذ عشر سنوات في يناير الماضي، حيث تراجع لمستوى 0.4- في المئة. وسجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة انخفاضا إلى 136.6 نقطة

انخفاض الصادرات غير النفطية القطرية



دولار. ووفقا للتقرير الذي أعدته الغرفة، اعتماداً على شهادات المنشأ التي أصدرتها خلال أبريل/نيسان، توجّهت هذه الصادرات إلى 61 دولة مقارنة بنحو 58 دولة في مارس/آذار الماضي.

كشفت تقرير صادر عن غرفة التجارة القطرية، عن بلوغ إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة قطر خلال شهر أبريل/نيسان 2017 نحو 362 مليون دولار، مقارنة مع 1.83 مليار ريال خلال الشهر السابق، أي نحو 500 مليون دولار، وبنسبة انخفاض بلغت 27.3%، وبالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، انخفضت الصادرات بنسبة 18.4 في المئة.

ووفقاً للتقرير، بلغ إجمالي قيمة الصادرات القطرية غير النفطية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2017 نحو 1.87 مليار

ارتفاع التضخم في سلطنة عمان 1.96 في الهئة



والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية بنسبة 2.46 في المئة. كما ارتفعت أسعار مجموعة التعليم بـ 2.85% والمطاعم والفنادق بـ 0.34% والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.38% والثقافة والترفيه 0.15 في المئة.

شهد معدّل التضخم في سلطنة عمان خلال شهر أيار 2017 ارتفاعا نسبته 1.96 في المئة مقارنة مع الشهر المماثل من العام 2016 المنصرم، وذلك وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين. كذلك شهد المعدل ارتفاعا بنسبة 0.15 في المئة مقارنة بنيسان 2017.

ويعزى ارتفاع مؤشر الأسعار إلى ارتفاع أسعار مجموعات رئيسية كمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 1.57% والنقل بنسبة 7.46% والأثاث والتجهيزات

تراجع احتياطي النقد الأجنبي الأردني 10.7 في الهئة



في الموازاة، ارتفع متوسط أسعار المستهلك (التضخم) لشهر أيار 2017 بمعدل 3.7 في المئة مقارنة بالشهر نفسه من عام 2016، ومن أبرز المجموعات السلعية التي اسهمت في هذا الارتفاع مجموعة النقل.

أظهرت بيانات البنك المركزي تراجع احتياطي النقد الأجنبي في الأردن 10.7 في المئة مع نهاية شهر أيار (مايو) الماضي، مقارنة مع نهاية عام 2016. وبلغت قيمة الاحتياطي الأجنبي للمملكة نحو 11.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 12.88 مليار دولار في نهاية 2016.

وبدأ الاحتياطي الأجنبي في الأردن يتقلص منذ بداية عام 2016 بفعل تراجع الاستثمارات الأجنبية وحوالات المغتربين والدخل السياحي، التي تعد مصدرا يغذي احتياطي النقد الأجنبي في المملكة.